جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية

* الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً
* مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ - ٧ هـ/١١ - ١٣ م)
* المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين
* تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خلال القرن(١١هـ/١٧م)
* التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦)
* تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨
* أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا
* التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السودان
* أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية
* قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة
* حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء
* إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء
* الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة
* الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
* دور المرأة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتى سن السادسة في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
* هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
* الذي الموصولة الحرفية
* أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)

العـدد ٣٧
يناير ٢٠١٥

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

مجلة الدراسات الأفريقية
العدد ٣٧ يناير ٢٠١٥

AFRICAN STUDIES REVIEW
ISSUE 37 January 2015

CAIRO UNIVERSITY
INSTITUTE OF AFRICAN RESEARCH AND STUDIES

AFRICAN STUDIES REVIEW

* FACTORS INFLUENCING FARMERS› ADOPTION OF IMPROVED CROP PRODUCTION TECHNOLOGY IN KATSINA STATE, NIGERIA
MOUKHTAR MUHAMMAD IDRIS

ISSUE 37 January 2015

مجلة الدراسات الإفريقية

العدد السابع والثلاثون يناير ٢٠١٥

يصدرها سنوياً معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة

رئيس التحرير :

أ. د. حسن محمد صبحى — عميد المعهد

نائل رئيس التحرير :

أ. د. سلطان فولى حسن — وكيل المعهد للدراسات العليا

أ. د. حسين سيد عبد الله مراد — وكيل المعهد للدراسات العليا

مدير التحرير :

د. عمر عبد الفتاح

ترسل المقالات والأبحاث على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور حسن محمد صبحى

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة القاهرة

ت : ٣٥٦٧٥٥٠١ - ٣٥٦٧٥٥٠٨

رمز بريدى ١٢٦١٣ أورمان / جيزة

(ج.م.ع)

رقم الإيداع : ١٢٦٤٣ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي ISSN : ١١١٠ / ٦٠١٨

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة
١	الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً أ.د. حسين سيد عبد الله مراد	١ ـ ٤٨
٢	مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ ـ ٧ هـ/١١ ـ ١٣ م) أ. صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي	٤٩ ـ ٦٤
٣	المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين (٦٦٨- ٨٦٩هـ / ١٢٦٩- ١٤٦٤م) أ. إبراهيم الشامى	٦٥ ـ ٩٤
٤	تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خـلال القرن (١١هـ / ١٧م) د. مطير سعد غيث	١٢٣ ـ ١٥٤
٥	التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦) أ. بدوى رياض عبد السميع	١٣١ ـ ١٥٤
٦	تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨ أ. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم	١٥٥ ـ ١٨٢
٧	أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا د. عطيه محمود محمد الطنطاوى	١٨٣ ـ ٢٢٠
٨	التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السوادن (الواقع العمرانى والإمكانات المتاحة والتوقعات المستقبلية) د. أحمد سيد شحاته	٢٢١ ـ ٢٩٠
٩	أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية مصطفى عبد المجيد محمد إبراهيم رحومه	٢٩١ ـ ٣٥٠
١٠	قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة د. محمد سالمان طايع	٣٥١ ـ ٣٩٤
١١	حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء د. البشير الكوت	٣٩٥ ـ ٤٢٨
١٢	إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء (دراسة تحليلية في المؤسسات التمثيلية) أ.د. نعيمة سمينة	٤٢٩ ـ ٤٤٦
١٣	الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة د. إسلام إبراهيم عامر	٤٤٧ ـ ٤٦٩

م	المحتـــــويـــات	رقم الصفحة

١٤ الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية
دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
د. تامر جاد راشد أ. محمد جلال حسين ٤٧١ ـ ٥٢٦

١٥ دور المراة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتي سن السادسة
في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
إيناس حسام الدين عبد الخالق عطية ٥٢٧ ـ ٥٦٠

١٦ هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
«دراسة تنميطية»
أ. إيمان إسماعيل منصور د. أحمد عوض د. عمر عبد الفتاح
د. ماهر الشربيني ٥٦١ ـ ٦٠٠

١٧ الذي الموصولة الحرفية
د. إلياس عباس ٦٠١ ـ ٦١٤

١٨ أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)
د٠ سمير عزت إبراهيم إسماعيل ٦١٥ ـ ٦٦١

التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦)

أ. بدوى رياض عبد السميع(*)

مقدمة

تتناول هذه الدراسة التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، فإذا كانت العلاقات السياسية بينهما هى أقدم مستويات العلاقة، وإن لم تكن أقواها، وإذا كانت تلك العلاقات قد تقلبت فى عدة مراحل، فماذا عن العلاقات الاقتصادية بينهما هل تأثرت بالتقلبات السياسية، أم كان لها اتجاه آخر صاعد لا يلتفت إلى الوراء؟

ففضلاً عن الأبعاد السياسية الواضحة فى العلاقة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، فإن العامل الاقتصادى لعب دورًا مهمًا فى الجمع بين النظامين العنصريين. وإذا كان الطرفان قد ترددا فى نشر تفاصيل التبادل التجارى بينهما، خصوصًا ما يتعلق منها بالشئون العسكرية والمعدات ذات الطابع العسكرى، إلا أن ذلك لم يمنع صدور نشرات إحصائية سنوية من كلا الطرفين بالمواد الأخرى المصدرة والمستوردة بينهما.

وبالتالى تحاول هذه الدراسة أن تناقش قضايا العلاقات التجارية بين كيانين عنصريين؛ من حيث أهمية العلاقات الاقتصادية بينهما، ونمو الروابط التجارية التى ساهمت فى ازدهار التبادل التجارى بينهما، والصادرات والواردات، ومن ثمّ يعرض لحجم التجارة التى جرت بينهما فى الفترة الزمنية محل البحث.

أما عن **الفترة الزمنية**، فقد بدأت بعام ١٩٤٨، وهو العام الذى شهد قيام دولة الكيان العنصرى على أرض فلسطين من ناحية، ووصول الحزب الوطنى الأفريكانرى إلى سدة الحكم فى اتحاد جنوب أفريقيا من ناحية ثانية. أما عام ١٩٧٦، فقد شهد زيارة تاريخية مهمة قام بها رئيس وزراء جنوب أفريقيا، جون فورستر .J

(*) مدرس مساعد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة.

Vorster، إلى إسرائيل تمخض عنها ما عرف بميثاق رابين-فورستر، والذى كان عبارة عن اتفاقية شاملة عمادها التعاون الاقتصادى والعسكرى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل. وبالتالى يحاول هذا البحث أن يرسم صورة للجانب الخاص بالتجارة بينهما من خلال المباحث التالية:

أولاً- أهمية العلاقات الاقتصادية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل:

تمتعت إسرائيل بإمكانات اقتصادية كانت تفتقر إليها جنوب أفريقيا، وبالمقابل امتلكت جنوب أفريقيا ما كانت تحتاجه إسرائيل، وبالتالى كان التعاون بينهما ضرورة ملحة نتيجة للحاجة المتبادلة بينهما. ذلكم أن طبيعة الاقتصاد الإسرائيلى شكَّل دافعًا مهمًا للعلاقة بينهما؛ إذ كان الاقتصاد الإسرائيلى يعانى من مشاكل وأزمات حادة، وأولى المشاكل التى واجهها الاقتصاد الإسرائيلى أنه كان اقتصادًا صغير الحجم وكان يفتقر إلى الموارد الطبيعية وكان ذا طبيعة استيطانية. هذا فى نفس الوقت الذى كانت فيه جنوب أفريقيا منجمًا للمعادن، إذ تعتبر المنتج الأول للذهب فى العالم، والثانى بالنسبة للبلاتين والمنجنيز، وتحتل المركز الثالث فى إنتاج الماس واليورانيوم، والمرتبة السادسة فى إنتاج النيكل، وهذه كلها معادن إستراتيجية مهمة كانت تحتاجها إسرائيل(١).

وتأتى أهمية جنوب أفريقيا لإسرائيل من وقوعها على طريق رأس الرجاء الصالح، وهو الطريق البحرى الذى لعب دورًا تجاريًا مهمًا منذ حوالى ما يزيد على خمسة قرون، ولم تقل أهميته فى عهد قناة السويس وذلك لعدة اعتبارات:

- عدم قدرة السفن وناقلات البترول التى يزيد وزنها على ١٠٠ ألف طن على عبور قناة السويس، رغم أن مصر عملت على تطوير القناة وتوسيعها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار عبور القناة.
- قيام موانئ وأحواض جنوب أفريقيا بتقديم خدمات أفضل، خاصة فى مجال صيانة السفن والناقلات، حيث لجأت حوالى ١٢ ألف سفينة سنويًا إلى موانئ جنوب أفريقيا. وتزداد أهمية رأس الرجاء الصالح فى حالة إغلاق قناة السويس

نتيجة لتطورات الصراع العربى الإسرائيلى، حيث تزداد حركة السفن فيها. وقد شكلت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل عاملاً مهمًا دفعها إلى التعاون مع جنوب أفريقيا، لذا توجهت إسرائيل لتعزيز علاقتها معها فى المجال الاقتصادى وإنشاء مجلس اقتصادى مشترك بينهما(٢).

كذلك حظيت العلاقات الاقتصادية بينهما بأهمية كبيرة نتيجة للقيود الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا، والفائدة الاقتصادية التى حصلت عليها إسرائيل من هذه العلاقات. وتعبر هذه العلاقات عن التقارب بين نظامى البلدين وأهدافهما وتوجهاتهما، كما تمثل انعكاسًا للرغبة المشتركة فى توطيد التعاون بينهما فى مختلف المجالات نظرًا للتماثل القائم بينهما(٣).

أضف إلى ذلك، كانت جنوب أفريقيا تعانى من نقص فى الخبرة الفنية فى المجال الاقتصادى؛ من حيث انجراف التربة، والأساليب الزراعية المختلفة، والنقص فى القوى المهنية اللازمة لإدارة برامج التطور، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تتمتع ببعض الخبرة فى مجال مكافحة انجراف التربة، والرى، وتطور الصناعات الزراعية، ومن ناحية أخرى لم تنعم جنوب أفريقيا ولا إسرائيل بوفرة فى الموارد المائية، لذا كانت مشكلاتهما المائية متشابهة وتستطيع إحداهما أن تتعلم من الأخرى(٤).

ولم تقتصر خبرات إسرائيل وإمكاناتها الفنية على مجال استصلاح الأراضى الزراعية والشئون المائية وإنما امتدت إلى أبعد من ذلك؛ إذ كانت تمتلك عددًا كبيرًا من العلماء والمهندسين، كما كانت تمتلك معاهد تعليم عال فائقة الجودة وبنية أبحاث تحتية متطورة، كان يتخرج فيها سنويًا ثلاثة آلاف متخصص فى حقول العلوم والهندسة من الجامعات والمعاهد الفنية. وقد لعبت الهجرة اليهودية من البلدان الأوروبية دورًا كبيرًا فى زيادة عدد الأكاديميين والفنيين لدرجة كانت تفيض عن الحاجة الداخلية، كما ساهمت المساعدات الأمريكية فى بناء القاعدة التكنولوجية الإسرائيلية. وكانت جنوب أفريقيا تأمل من خلال علاقتها مع إسرائيل فى الحصول على التكنولوجيا الإسرائيلية المتفوقة فى مجال الصناعات الإلكترونية، والتكنولوجيا

الزراعية، والأسمدة، والكيماويات، والمنتجات البيولوجية، والاتصالات، والمعدات الكهروبصرية، والطاقة الشمسية وغير ذلك[٥].

كما سعت جنوب أفريقيا إلى استخدام إسرائيل للتخلص من الحظر الأفريقى المفروض على بضائعها، بإرسال المنتجات نصف المصنعة إلى إسرائيل حيث يتم إكمالها وتوضع عليها علامة "صنع فى إسرائيل" قبل تسويقها. بالإضافة إلى ذلك لعبت إسرائيل دورًا مهمًا فى تعزيز اقتصاد جنوب أفريقيا، حيث قامت بدور الوسيط لتسهيل تجارة جنوب أفريقيا مع الغرب. فقد حصلت إسرائيل على معاملة تفضيلية من السوق الأوروبية المشتركة؛ إذ أعفت أقطارها فى عام ١٩٧٥ السلع الإسرائيلية المصنعة أو تلك التى يتم إكمال تصنيعها فى إسرائيل من الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠ إلى ٥٠٪. وقد أبدى المعنيون فى جنوب أفريقيا ارتياحًا كبيرًا لحصول إسرائيل على مركز الأفضلية نتيجة للاتفاقية التى عقدتها مع السوق الأوروبية المشتركة[٦].

وعلى هذا الأساس قامت إسرائيل باستيراد المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة من بريتوريا لتأخذ شكلها النهائى فى إسرائيل، ثم يُعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة وبلدان السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية تحت علامة "صُنع فى إسرائيل". أيضا قدمت إسرائيل خدمة أخرى لجنوب أفريقيا حيث تم تسجيل شركات جنوب أفريقيا باسم إسرائيلى بهدف إعطائها صفة شرعية فى البلدان الأوروبية، وتم ذلك من خلال تعاونها مع إحدى الشركات الإسرائيلية. **فشركة "نيتافيم"** الإسرائيلية المتخصصة فى إنتاج معدات الرى، دخلت شريكًا مع شركة جنوب أفريقيا لإنتاج وتوزيع هذه المعدات فى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن رأس المال من جنوب أفريقيا، إلا أن الشركة سُجلت فى هولندا على أساس أنها شركة إسرائيلية[٧].

لقد كانت القاعدة للصلات التجارية مع جنوب أفريقيا سهلة الفهم؛ وهى زواج الحاجات والقدرات. ولمواجهة العزلة السياسية والتحديات العسكرية، رأى القادة الإسرائيليون أهمية اكتساب حليف قوى آخر، غنى بالمصادر الطبيعية. والحليف، من وجهة النظر الإسرائيلية، "لا يجب أن يكون معرضًا للتأثير الأمريكى، ويجب

أن يكون مشتركًا فى المصالح الجيوبوليتيكية مع إسرائيل، وقبل كل شئ يجب أن يكون لديه المصادر الطبيعية والتكنولوجيا للمساعدة فى بناء صناعة الأسلحة المتطورة. وبالتالى تبدو جنوب أفريقيا ملائمة لذلك". أما بالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن الاتصال الإسرائيلى كان فرصة ذهبية لصادراتها، التى اكتسبت الوصول من باب خلفى إلى الأسواق الغربية، حيث كان لدى إسرائيل عدد كبير من صناعات التصدير الموجهة، وكانت تكاليف النقل إلى أوروبا والولايات المتحدة، أسواق تصديرها الرئيسية، أقل من جنوب أفريقيا[٨].

ثانيًا- الروابط التجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل:

كانت العلاقات الاقتصادية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل محدودة فى سنوات الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات من القرن الماضى، ويعود السبب وراء ذلك إلى اعتبارات متعددة منها أن كلا الجانبين كان يعتمد فى هذه الفترة على الأسواق الأخرى، كما أن الجهود الإسرائيلية فى تلك الفترة اتجهت نحو كسب أصدقاء جدد فى القارة الأفريقية مما كان يجعل صلاتها مع جنوب أفريقيا مصدرًا للإحراج السياسى[٩]. غير أن هذه العلاقات تطورت بصورة خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد تميزت علاقات إسرائيل بجنوب أفريقيا بالنسبة لعلاقاتها بالدول الأفريقية الأخرى بأنها علاقات دولة رأسمالية عنصرية (إسرائيل) بدولة رأسمالية عنصرية أخرى (جنوب أفريقيا)[١٠]. وقد نمت العلاقات التجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل من خلال مجموعة من الروابط تمثلت فى الآتى:

١- البعثات التجارية المتبادلة:

لاحظت المفوضية المصرية ببريتوريا أن إسرائيل كانت تبذل مساع كبيرة لتقوية روابطها الاقتصادية بجنوب أفريقيا وتعمل على تنمية تبادل منتجات البلدين، كما كانت تسعى إلى إبرام اتفاق تجارى بينهما لتنظيم هذا التبادل. وقد دعت لفيفًا من كبار التجار فى اتحاد جنوب أفريقيا لزيارة مصانعها ومنشآتها التجارية للتعرف على حاجة التجار فى البلدين مما كان ينتجه كل منهما، على أن تبدأ هذه الرحلة فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وتستمر لمدة أسبوعين. وكانت إسرائيل تأمل من وراء

هذه الزيارة أن يُقبل الاتحاد على منتجاتها، كما كانت تأمل أن تزيد مشترياتها من منتجات الاتحاد(١١). وبالتالى يبدو أن هذه المساعى التجارية قد بدأت مبكرًا منذ خمسينيات القرن العشرين وربما قبل ذلك، أى منذ قيام إسرائيل.

وبالتالى يتضح لنا اتجاه نية إسرائيل إلى السعى لتدعيم علاقاتها التجارية بصفة عامة مع اتحاد جنوب أفريقيا. وقد وعدت المفوضية المصرية بإرسال بيانات مفصلة عن أعضاء الوفد والمؤسسات التى يمثلها فى الاتحاد(١٢).

ويبدو أن اتحاد جنوب أفريقيا كذلك قد درج على إرسال ممثلين عن شركاته ومؤسساته إلى إسرائيل، فقد أرسلت وزارة المالية والاقتصاد المصرية كتابًا إلى وزارة الخارجية طلبت فيه الاستئناس برأيها فى اقتراح إدراج أسماء منشآت اتحاد جنوب أفريقيا التى أوفدت ممثليها إلى إسرائيل فى القائمة السوداء. وقد أخطرت وزارة الخارجية وزارة المالية والاقتصاد بأسماء وفروع تلك المنشآت، وبادرت بالكتابة إلى المفوضية المصرية ببريتوريا لمعرفة ما إذا كانت هذه المنشآت تدخل فى علاقات فعلية مع إسرائيل، ونوع هذه العلاقات، ورأيها فى إدراج هذه المنشآت ضمن القائمة السوداء من عدمه(١٣).

ولم تُبذل الجهود المركزة من أجل تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين وإعطائها صفة رسمية إلا بعد حرب سنة ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط، وربما كان ذلك بسبب حالة البرود التى خيَّمت على العلاقات بين الكيانين منذ مطلع الستينيات من القرن الماضى، وتجنب إرسال بعثات علنية من شأنها إثارة الدول الأفريقية المستقلة التى كانت إسرائيل تحاول أن تخطب ودها فى تلك الفترة. وقد تم إرسال **وفد من وزارة التجارة والصناعة** الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا، حيث أمضى هناك أربعة أشهر فى نهاية عام ١٩٦٧، كما زار جنوب أفريقيا أيضا ممثلو المصالح الصناعية وصناعة السفن الإسرائيلية بهدف ترويج التجارة(١٤).

وفى هذا الإطار تم التوصل إلى اتفاق اقتصادى تم توقيعه فى ١٩٦٧/٦/١٨ نص على إقامة جسر جوى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وإنشاء مؤسسة مشتركة هدفها تشجيع المبادلات الاقتصادية، وتوثيق العلاقات الثقافية، وتكليف وسائل

الإعلام بالدفاع عن القضايا المشتركة، وتكثيف الزيارات وتبادل المعلومات حول القضايا المشتركة[١٥].

وإذا كان قد حدث ما يعكر صفو العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل فى عام ١٩٧١؛ بسبب إقدام الأخيرة على تقديم مبلغ مالى زهيد لحركات التحرير الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، فإنه ببحث العلاقات بين الكيانين خلال تلك السنة يتبين أن هذا الخلاف – الذى حُل بقرار الحكومة الإسرائيلية سحب العرض – لم يؤثر على تطور العلاقات بينهما. فقد واصلت التجارة تقدمها باتخاذ الحكومة الجنوب أفريقية قرارين مهمين خلال تلك السنة لمصلحة إسرائيل، بالإضافة إلى العمل على تقوية التجارة[١٦].

لقد ساهمت جنوب أفريقيا فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية لإسرائيل؛ فقد وقعت شركة التنمية الصناعية المملوكة فى جنوب أفريقيا اتفاقية مع بنك إسرائيل للتجارة الخارجية لفتح اعتماد بلغت قيمته ١٠,٧ مليون راند[١٧] لتشجيع تصدير رأس المال من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل. وتم بعد ذلك بفترة وجيزة تشكيل أول بعثة تجارية تمثل جنوب أفريقيا فى إسرائيل، وقد تولى تشكيلها «اتحاد إسرائيل-جنوب أفريقيا التجارى» بالاشتراك مع غرفة الصناعات المتحدة، وعدد من أكبر شركات وبنوك جنوب أفريقيا. وكان هدف البعثة هو ضمان استغلال القرض بالكامل وتدعيم الروابط الاقتصادية بين البلدين. كما تم فتح اعتماد جديد قيمته ١٤,٩ مليون دولار فى يونيو عام ١٩٧١ مقدم من غرفة الصناعات المتحدة لصالح إسرائيل، كما عمدت إلى تخفيف القيود على الاستثمارات وسمحت للشركات الجنوب أفريقية بأن تستثمر فى إسرائيل حتى ١٤ مليون دولار[١٨].

وقد أُعلنت بعثة تجارية جنوب أفريقية جديدة فى أبريل (١٩٧٢)، عندما قال القنصل التجارى الإسرائيلى فى جوهانسبرج أن بعثة من غرفة المدينة للتجارة ستزور إسرائيل فى نوفمبر لدعم التجارة المتزايدة[١٩]. وبالتالى يتضح لنا مما سبق تعدد البعثات التجارية المتبادلة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، والتى هدفت إلى التعرف على حاجة كلا النظامين العنصريين من الآخر، وترويج التجارة ودفعها للأمام بينهما.

٢- فتح مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية عام ١٩٥٧:

بالرغم من أن الروابط التجارية بين البلدين قامت فور إنشاء دولة إسرائيل، فقد ظلت التجارة بينهما ضئيلة إلى أن تم فتح مضايق تيران نتيجة للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦؛ حيث أيقنت إسرائيل أن فرصة ذهبية قد لاحت لها لإقامة علاقات تجارية مع الدول الأفريقية، وخصوصًا شرق أفريقيا وجنوبها[٢٠].

كما كان لإغلاق قناة السويس نتيجة عدوان يونيو ١٩٦٧ فائدة خاصة لجنوب أفريقيا، وذلك لتحول السفن من المرور بالقناة إلى المرور فى كيب تاون. وقد أشارت صحيفة معاريف إلى مجالات التعاون الاقتصادى من حيث:

- أن تطوير ميناء إيلات لا يؤدى إلى توسيع علاقات إسرائيل بجنوب أفريقيا فحسب، وإنما توازن الصادرات والواردات أيضا. ففى جنوب أفريقيا نستطيع أن نجد مواد استيراد دون عودة السفن فارغة.

- أن الوضع الصناعى فى جنوب أفريقيا وفى إسرائيل متشابهان جدًا، وهذه الصناعات ليست متضاربة، بل يكمل بعضها بعضًا[٢١].

٣- تأسيس الروابط والاتحادات والغرف التجارية:

جاء فى تقرير المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل المؤرخ فى ١٩٥٥/١٠/١٥، أن إسرائيل استطاعت أن تنشئ ثلاث عشرة غرفة تجارية مشتركة فى الخارج. وكان من بين الأقطار التى أقيمت فيها غرفة تجارية إسرائيلية دولة اتحاد جنوب أفريقيا. وقد عقدت حكومة إسرائيل مؤتمرًا عامًا لهذه الغرف التجارية فى تل أبيب يوم ١٩٥٥/٥/٣٠، لتعزيز العلاقات التجارية بين إسرائيل وهذه الأقطار. ويعتبر سكرتير كل غرفة من هذه الغرف موظفًا لدى حكومة إسرائيل وعليه أن يهتم بجميع العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل وبين القطر الذى يقيم فيه، بما فى ذلك أعمال السياحة والدعاية وإقامة المعارض وتسهيل أعمال البعثات التجارية، وحث التجار على الاشتراك فى الغرفة، والاتصال بالهيئات التجارية والاقتصادية فى إسرائيل لمعرفة ما تريده من أنواع البضائع وتسهيل وسائط الدفع وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على توظيف أموالهم فى إسرائيل[٢٢].

وقد زادت التجارة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، خصوصًا منذ حرب عام ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط، وتضاعفت تقريبًا إثر حرب عام ١٩٧٣. فقد تم إنشاء عدة اتحادات وجمعيات وروابط استهدفت الترويج للتجارة بين الكيانين؛ حيث أُنشأت **رابطة الصداقة الإسرائيلية-الجنوب أفريقية** the Israel-South Africa Friendship League فى إسرائيل فى يناير سنة ١٩٦٨، والتى كانت تهدف إلى تقوية الروابط بين النظامين مع تأكيد التعاون التجارى وزيادة التجارة بين البلدين، وكان أعضاؤها من السياسيين البارزين ورجال الأعمال فى كلا البلدين فضلاً عن مديرى المجالس الاستشارية المحلية(٢٣).

لقد نهضت العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧ فى جو تعاونى جديد، إذ لقىَ تطور الصلات اندفاع جديد؛ حيث بدأت طلبات التجارة تزداد، وازداد جمع التبرعات المالية لإسرائيل بين الجالية اليهودية. وبنهاية يوليو من نفس العام (١٩٦٧)، بدأ ستانلى كابلان Stanley Kaplan، وهو مهندس جنوب أفريقى من جوهانسبرج، مشروع العملية التى أدت إلى تأسيس مجموعة خاصة مصممة لزيادة التجارة(٢٤).

أما **مؤسسة جنوب أفريقيا** South Africa Foundation، وهى منظمة تضم كبار رجال أعمال الدولتين وتهدف إلى الترويج لمصالح جنوب أفريقيا فى الخارج، فقد أنشأت لجنة مماثلة لجمعية أو رابطة الصداقة الإسرائيلية-الجنوب أفريقية بعمل لجنة إسرائيلية-جنوب أفريقية من إسرائيليين وجنوب أفريقيين، وضمت فى عضويتها بعض كبار رجال السياسة الإسرائيليين السابقين وعددًا من العسكريين مثل الكولونيل افرايم شرور Col. Ephraim Shurer، الذى ترك قوات الدفاع الإسرائيلية ليصبح مدير شركة العال فى جنوب أفريقيا، والدكتور شلومو بيير Shlomo Peer، وهو عضو مؤسس فى حزب بن جوريون(حزب رافى) Rafi Party وعضو مجلسه الوطنى، الذى ترك إسرائيل ليستقر فى جنوب أفريقيا عام ١٩٦٥(٢٥).

كما أَنشأت مؤسسة جنوب أفريقيا هيئة «رجل إلى رجل» الإسرائيلية-الجنوب أفريقية «Israeli-South African man-to-man Committee» فى عام ١٩٦٧

أيضا، والتى كان لها دور فعّال فى الترويج لتبادل الزيارات على أعلى المستويات، وفى تعزيز الصلات الاقتصادية بين الكيانين[٢٦]. وقد ساعدت على تنظيم مؤتمر "أصحاب الملايين" Millionaires Conference الذى عُقد فى القدس فى أبريل عام ١٩٦٨ والمشاركة فيه، لجمع الأموال من رجال الأعمال وتشجيع التجارة. وقد حضره لفيف من رجال الأعمال الجنوب أفريقيين البارزين. ولم يتمخض المؤتمر عن إجراءات تنفيذية فعالة فحسب، بل أدى إلى تكوين اتحاد التجارة الأفريقى-الإسرائيلى الذى لعب دورًا بارزًا فى تنمية وتشجيع التجارة بين البلدين. وقد عُين ديفيد سزمان David Suzman، من كيب تاون، رئيسًا للجنة الإقليمية الجنوب أفريقية للمؤتمر[٢٧].

وقد واصلت العلاقات التجارية تطورها وتوسعها خلال عام ١٩٦٨؛ فقد أعلن تامير وشوستاك عند مغادرة جنوب أفريقيا، أن جهودهم للترويج لفهم أفضل وعلاقات وثيقة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا قد قوبلت بترحيب وإجماع عام. وقد تحدث المفوض التجارى الإسرائيلى، اميتاى بن يوسف Amitay Ben-Joseph، عن آمال لتجارة الواردات للصدف، الاسبستوس، الماس، والمعادن الصناعية. وستكون إسرائيل قادرة على تزويد جنوب أفريقيا بالمنسوجات، والملابس، والكيماويات، والمواد الصيدلانية[٢٨].

ويلاحظ أنه خلال عام ١٩٦٨، بدأت الروابط والبعثات والاتحادات التجارية تؤتى ثمارها، فقد ارتفعت التجارة بين البلدين إلى حد كبير عن مستوى عام ١٩٦٧. حيث ارتفعت الصادرات من إسرائيل إلى جنوب أفريقيا من ٤ مليون دولار أمريكى إلى ٥,٧ مليون دولار، بزيادة تتجاوز ٤٠٪، بينما ارتفعت الواردات الإسرائيلية من جنوب أفريقيا من ٣,٤ مليون دولار إلى ٥,٢ مليون دولار، بزيادة قد تصل إلى ٥٠٪. وعلى الرغم من الزيادة فى مستوى الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا خلال نفس السنة (١٩٦٨)، فإن الارتفاع كان كافيًا لضمان وضع جنوب أفريقيا باعتبارها شريك إسرائيل التجارى الرئيسى فى القارة الأفريقية[٢٩].

وبناءً على ما ورد فى الكتاب السنوى اليهودى الأمريكى[٣٠] لسنة ١٩٦٩،

شاركت جنوب أفريقيا فى مؤتمر القدس الاقتصادى بوفد اقتصادى قوى بناءً على طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفى اشكول. وقد أشار «ميلز»، رئيس الاتحاد الصهيونى فى جنوب أفريقيا، إلى أن المؤتمِرين قرروا إقامة مؤسسة تجارية تشجع التجارة المتبادلة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وأن اشتراك وفد جنوب أفريقيا الفعال فى المؤتمر الاقتصادى وعزمه على خلق روابط تجارية عملية بين البلدين سيساهمان فى تحقيق تفاهمات بين شعبيهما. وقد رحب فى هذه المناسبة بتعيين إسرائيل اميتاى بن يوسف قنصلاً خاصًا للتجارة فى جنوب أفريقيا. وقد لخص ديفيد سزمان، أصغر خطيب حضر هذا المؤتمر، موقف جميع الذين حضروه بقوله: «نأمل أن نستثمر بحرية فى هذه الأرض الموعودة أو بالأحرى أرض الوعود[٣١].

وقد أنشأ الموفَدون عند عودتهم اتحاد التجارة الإسرائيلى-الجنوب أفريقى (Israeli-South African Trade Association (ISATA فى سنة ١٩٦٨، برئاسة موريس لوبنر Morris Lubner، لتشجيع وترويج التجارة بين البلدين، وبعد هذا عينت إسرائيل مفوضًا تجاريًا لها لدى جنوب أفريقيا فى يونيو من نفس العام. ونتيجة لهذا، أصبحت جنوب أفريقيا الشريك التجارى الأكبر لإسرائيل فى القارة[٣٢]. وبالتالى ربما كان العنصر الرئيسى فى التطور هو إنشاء الروابط أو الاتحادات التجارية بين البلدين.

وقد تواصل التوسع التجارى خلال السنة التالية (١٩٦٩)، بالتزامن مع الزيارات التى قام بها الكثير من الإسرائيليين البارزين إلى جنوب أفريقيا. ومع مطلع عام ١٩٦٩ تم ترشيح رئيس جديد للبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية فى جنوب أفريقيا، وهو مايكل مايكل Michael Michael. وقد حمل لقب القائم بالأعمال، لكنه كان بدرجة سفير وكان قد شغل عددًا من المواقع المهمة فى وزارة الخارجية الإسرائيلية[٣٣].

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عينت جنوب أفريقيا فى يناير من ذلك العام مدير العمل السابق لصحيفة South African Jewish Times، هارولد بلومبرج Harold Blumberg، للتواصل مع المنشورات الإسرائيلية Israeli Publications

فى تل أبيب. وكان دوره هو المساهمة فى توسيع التجارة من خلال منشورات الشركة. وقد تم مساعدته من قبل المصادر الإسرائيلية الرسمية، التى انتهز ممثلوها فى جنوب أفريقيا الجهود لتأكيد رغبتهم فى مزيد من التعاون التجارى. وفى مايو من ذلك العام أيضا، خاطب اميتاى بن يوسف رابطة المدراء التنفيذيين Executives Association فى جوهانسبرج، قائلاً إن رجال الأعمال الجنوب أفريقيين يمكنهم بسهولة وسرعة أن يضاعفوا صادراتهم إلى إسرائيل، وحثهم على البدء فى إنشاء مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الإسرائيليين(٣٤).

وقد أشار اتحاد التجارة الإسرائيلى-الجنوب أفريقى فى يونيو ١٩٦٩ أن سبعة عشر رجلاً من رجال أعمال جنوب أفريقيا حضروا الاجتماع الأول للمجلس الاستشارى الاقتصادىthe Economic Advisory Council، الذى بدأ فى إسرائيل ٢٥-٢٩ يونيو والذى ترأسه موريس لوبنر. وكان هدفهم مناقشة الطرق والوسائل لزيادة التجارة الثنائية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا(٣٥).

وقد انعكس النمو فى مجمل العلاقات الداخلية فى الإحصاءات التجارية. فقد بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا ١٠,٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٠، بينما بلغت الواردات ١٠,٢ مليون دولار. وبالتالى ارتفعت الصادرات إلى أكثر من ٣٥٪ من الرقم الكلى لبقية أفريقيا، بينما القفزة فى الواردات من جنوب أفريقيا – أكثر من ٥,٨ مليون دولار – كانت تعنى أن إسرائيل استوردت من جنوب أفريقيا حوالى نصف وارداتها من بقية القارة ككل. وبالتالى بنهاية عام ١٩٧٠، حتى على أساس الأرقام التجارية العادية – بعيدًا عن التجارة فى الماس التى لم تظهر فيها – كانت جنوب أفريقيا الشريك التجارى الأكثر أهمية لإسرائيل فى القارة الأفريقية(٣٦).

وبالتالى يتضح لنا أنه كان من أسباب دفع التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الكيانين العنصريين، تدشين بعض الاتحادات والروابط وتأسيس الغرف التجارية فى جنوب أفريقيا وإسرائيل، الأمر الذى ترتب عليه تقدم العلاقات الاقتصادية بينهما، وهو ما ظهر فى الأرقام والإحصاءات التجارية المتبادلة.

٤- الأسابيع والمعارض التجارية

كانت الأسابيع والمعارض التجارية من الوسائل الاقتصادية المهمة التى استفادت منها إسرائيل بصفة خاصة فى دفع العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا، وقد أُعلن فى تل أبيب فى شهر ديسمبر ١٩٥٧ أن الشركة الإسرائيلية للمعارض قد وافقت على مشروع بناء جناح دائم لإسرائيل فى معرض الراند Rand Show السنوى فى جوهانسبرج، وقد تبرع اثنان من المهندسين اللامعين فى جوهانسبرج بالعمل مجانًا. وكان الجناح الذى تكلف ١١,٠٠٠ جنيهًا استرلينى معدًا فى الوقت المناسب للمعرض فى مارس ١٩٥٨، وأُقيم على مساحة قدرها ٧٠٠ متر مربع، وتكلفت الزينة الداخلية ٢٥٠٠ جنيهًا استرلينى. وكان من المأمول أن يساعد الجناح الجديد على زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا(٣٧).

كما نشرت جريدة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٣ أن إسرائيل ستشترك فى المعرض السنوى الخمسينى الذى كان مقررًا أن يُقام فى مدينة جوهانسبرج خلال عام ١٩٦٠. وأشارت الجريدة إلى أن اشتراك إسرائيل فى المعرض كان واسع النطاق. وقد شُكّلت لجنة خاصة لذلك المعرض ضمت ممثلين عن الحكومة والشركات الصناعية والتجارية وممثلى الاتحاد الصهيونى فى جنوب أفريقيا. كما عُلم أن منتجات التصدير الإسرائيلى ستحتل المكان الأكبر فى الجناح الإسرائيلى فى المعرض المذكور(٣٨).

ولعل أحد الأمثلة على التوسع الجديد للعلاقات التجارية كان تنظيم أسبوع أزياء إسرائيلى Israel Fashion Week فى جوهانسبرج وكيب تاون فى أغسطس سنة ١٩٦٨، وكانت هذه أول عملية هامة تقوم بها إسرائيل للترويج للأزياء فى جنوب أفريقيا، وقد تولت مؤسسة التصدير الإسرائيلية Israeli Export Institute تنظيمه تحت إشراف رئيس مركز أزيائها الميجور روث كيميل Ruth Kemmel. ونتيجة لذلك الأسبوع، أُخذ ٣٥٠ ألف راند فى تجارة مباشرة، وكان من المتوقع أن تصل إلى نصف مليون راند كمجموع عام(٣٩). وتم خلال الأعوام التالية تنظيم أسابيع إسرائيلية أخرى فى جنوب أفريقيا(٤٠).

وقد ذكرت لانفورماسيون فى ١٩٦٨/٨/٤ أن أسبوع الأزياء الذى أقيم فى جوهانسبرج قد لاقى نجاحًا كبيرًا، وذكر المسئولون عن قسم الأزياء فى مؤسسة التصدير أن قيمة الملبوسات المصدرة إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٦٧ بلغت ٤٦٨ ألف دولار. وذكرت جيروزاليم بوست فى ١٩٦٩/٨/٧ أن مساعد عام وزارة التجارة والصناعة سافر إلى جنوب أفريقيا لإقامة أسبوع إسرائيل ورافقه أربعة من مصممى الأزياء لعرض الألبسة فى الأسبوع. وقد أقيم ذلك الأسبوع فى مختلف المحلات التجارية فى سبع مدن فى جنوب أفريقيا، وباعت تلك المحلات ما قيمته ١,٥ مليون دولار. وكذلك حقق معرض الأزياء الذى أقيم فى جوهانسبرج نجاحًا كبيرًا، وقُدرت قيمة الطلبات التى وردت إلى المصانع الإسرائيلية بما لا يقل عن مليونى دولار(٤١).

وفى أغسطس من عام ١٩٦٩، أقيم أسبوع آخر فى سلسلة أسابيع إسرائيل. وطبقًا للسيدة رولل Mrs. Rhouell، مدير قسم أسبوع إسرائيل فى الحكومة الإسرائيلية، "كان المشروع الجنوب أفريقى هو الأكبر حتى ذلك الوقت". وكان تحت رعاية مؤسسات: O.K. Bazaars, John Orr, Greater-mans, Garlicks، ونُظم جزئيًا من قبل اتحاد التجارة الإسرائيلى-الجنوب أفريقى ISATA. وحضر حفل المراسم الافتتاحية للأسبوع فى جوهانسبرج أدن تالبر Adin Talber، نائب مدير وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، الذى أكد على النطاق الموجود للترويج وتشجيع التجارة المتبادلة. وكان فى الحضور أيضا نائب وزير الشئون الاقتصادية الجنوب أفريقى(٤٢).

كذلك اشتركت إسرائيل فى ربيع سنة ١٩٧٤ لأول مرة منذ ١٠ سنوات فى «معرض ايستراند»، وهو أكبر معرض صناعى يقام فى جنوب أفريقيا. وكانت إسرائيل فى سنة ١٩٧٦ واحدة من أكبر المشتركين فى المعرض فى مجال المعدات الإلكترونية وأجهزة التحكم(٤٣). فقد افتتحت معرضًا صناعيًا فى جوهانسبرج بعد زيارة فورستر التاريخية المشهورة فى عام ١٩٧٦، استهدف الوصول تقريبًا إلى الأسواق غير المستغلة فى تلك البلاد. وقد عملت واجهة لتسويق منسوجات جنوب

أفريقيا وبضائع أخرى فى أفريقيا السوداء تحت شعار «صُنع فى إسرائيل»(٤٤). وبالتالى شكلت «المعارض المشتركة» بين الكيانين عاملاً مهمًا فى دعم العلاقات الاقتصادية.

ثالثًا- المبادلات التجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل:

أعلنت وزارة المالية والاقتصاد المصرية أنه تقرر إدراج المؤسسات الآتى أسماؤها بالقائمة السوداء وحظر التعامل معها بسبب تعاملها مع إسرائيل، ومنها شركات ومؤسسات خاصة باتحاد جنوب أفريقيا، على النحو التالى(٤٥):

جدول رقم (١) : بيان بأسماء المؤسسات والشركات الخاصة باتحاد جنوب أفريقيا والتى أدرجتها مصر سنة ١٩٥٥ فى القائمة السوداء وحظر التعامل معها بسبب تعاملها مع إسرائيل

م	اسم المؤسسة	النشاط التى تزاوله
١	شركة الشحن الأفريقية الفلسطينية المحدودة Palestine Africa Shippers Ltd. ومقرها الرئيسى مدينة جوهانسبرج.	لها فرع فى تل أبيب باسم: شركة بيمكس/ شركة الاستيراد والتصدير الفلسطينية الأفريقية المحدودة Palestine Africa Import& Export Co. Ltd. (Paimex) ومتحدة معها، وللاثنين علاقات فى أقطار أفريقيا الجنوبية والمملكة المتحدة وأمريكا وبلجيكا وفرنسا، وتساهمان فى تمويل وشحن بضائع المصدرين التى تشتمل على المنسوجات والألبسة والأزرار والأجهزة الكهربائية ومواقد الطهى ولوازم الموائد ومواد الألمونيوم ومنتجات (وبزو) والبوتاس والكتب والمنتجات المعدنية المختلفة والمواد الزيتية.
٢	أ. ج. هولاندر: شركة مساهمة-الكيب.	التصدير والتبادل التجارى.
٣	شركات ارنست اوبنهايمر وولده Ernest Oppenheimer, & Son: Harry Fredrick Oppenheimer, Brenthurstm, Parktown, Johannesburg.	تساهم فى عدة شركات تتعامل مع إسرائيل.

المصدر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٥، ملف رقم (١)، الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٣٥٦١، ملحق الوقائع المصرية، وزارة المالية والاقتصاد، العدد ٧٣، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥، ص ٦.

ولعل الجدول السابق يوضح لنا أن مصر لم تكن غافلة عما كان يجرى حولها من صلات اقتصادية بين الكيانين العنصريين، إسرائيل وجنوب أفريقيا، بل لعبت المفوضية المصرية ببريتوريا والقنصلية العامة المصرية دورًا مهمًا فى رصد ومتابعة التحرك الإسرائيلى والتلاقى بين الكيانين، وأدرجت أسماء مؤسسات وشركات فى جنوب أفريقيا فى القائمة السوداء لتعاملها مع إسرائيل، وخاصة فى فترة الخمسينيات من القرن الماضى.

وقد كانت مبررات وزارة الخارجية، كما يُستفاد من كتاب المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل وكتب المفوضية المصرية ببريتوريا، لإدراج الشركات السابق ذكرها فى الجدول السابق، وخاصة شركة «ارنست اوبنهايمر وولده» الآتى:

- أن المدعو ارنست اوبنهايمر يهودى كان يمتلك معظم أسهم الشركة المعروفة باسم Anglo-American Company التى كانت تسيطر ماليًا على معظم شركات التعدين فى الاتحاد وهو رئيس مجلس إدارتها.
- ترأس المذكور مجالس إدارات شركات أخرى عديدة، كما كان يمتلك قدرًا كبيرًا من أسهم شركة Central News Agency التى كانت تسيطر ماليًا على جميع الصحف التى تصدر باللغة الانجليزية بالاتحاد، مما جعله يسيطر على توجيه سياستها نحو تعضيد بريطانيا ومؤازرة إسرائيل.
- كان يساهم كذلك بجزء كبير فى أسهم شركة الطيران الإسرائيلية (العال EL-AL)، التى كانت تسيّر طائراتها بين الاتحاد وإسرائيل. كما ساهم فى خط الملاحة البحرى الذى كان يسير بين ميناء دربان وميناء إيلات الإسرائيلى، كما تمكن من إملاء رغباته على دوائر الحكومة.
- أن المدعو هارى فريدريك اوبنهايمر Harry Fredrick Oppenheimer هو ابن ارنست اوبنهايمر بجانب أنه أحد الأعضاء الثمانية اليهود فى برلمان الاتحاد، فإنه كان يقوم بإدارة شركات كبيرة ويرأس مجالس إدارة عدد من الشركات الأخرى.
- كما أن المدعو شالزنجر John Samuel Schlesinger يهودى وكان له نفوذ كبير فى الأوساط التجارية فى الاتحاد، وكان يسيطر ماليًا على كثير من

الشركات التى كانت تقوم بصناعة الملابس والمنسوجات وكانت تتعامل مع إسرائيل، كما كان يملك ٥٠٪ من أسهم شركة أوديسون الانجليزية. وقد أوردت المفوضية كشفًا ببيان أسماء الشركات الواقعة تحت سيطرة المذكورين[٤٦].

وقد أفادت وثائق وزارة الخارجية المصرية فى مذكرة حول «**التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل**»، أن جريدة «دافار» الإسرائيلية قد نشرت بعددها الصادر فى ١٩٥٧/٧/٢ ما يفيد بأن شركة «منتساع» الإسرائيلية، وهى شركة تعمل فى شئون التصدير، قد صدرت بضائع بطريق إيلات إلى شركة «ليرنتسى جركش» فى جنوب أفريقيا. وقد اتفقت هاتان الشركتان على إنشاء شركة محلية تُدعى «مخازن إسرائيل». وقد أنشأت هذه الشركة أماكن لتخزين البضائع فى إيلات للتصدير إلى موزمبيق وروديسيا الشمالية والجنوبية والجزر الشمالية من جنوب أفريقيا، كما تعاقدت شركة «منتساع» مع شركة «سانتوس» الأفريقية لتصدير البضائع بقيمة نصف مليون دولار، وتتألف من ماكينات وآلات زراعية من إنتاج شركة «أمكور» الإسرائيلية وبرادات وأجهزة راديو، وغير ذلك[٤٧].

وبحلول السبعينيات بدأت جنوب أفريقيا باستيراد المصنوعات الإسرائيلية مثل المواد الكيماوية، والنسيجية، والعقاقير، والأدوات الإلكترونية، والمكائن المتخصصة وصدرت إلى إسرائيل الأسمنت، والخشب، والسكر. وبدأت العلاقات الإسرائيلية بأفريقيا السوداء فى التدهور بفعل التأثير الأولى على الحكومات الأفريقية النامية الذى أدى إلى قطع علاقات عدد كبير من تلك الدول بإسرائيل[٤٨].

وقد شهد التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تصاعدًا مستمرًا، وكانت جنوب أفريقيا من أهم الأسواق الأفريقية التى تصدر إسرائيل منتجاتها إليها، حيث استوعبت – مع غانا وإثيوبيا ونيجيريا وكينيا وأوغندا –حوالى ٧٥٪ من صادرات إسرائيل إلى القارة الأفريقية[٤٩].

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالى الذى يوضح قيمة التبادل التجارى بينهما فى الفترة بين عامى (١٩٤٩-١٩٦١) بملايين الدولارات الأمريكية.

جدول رقم (٢) : تجارة إسرائيل مع جنوب أفريقيا (١٩٤٩-١٩٦١)
بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات إسرائيل إلى جنوب أفريقيا	واردات إسرائيل من جنوب أفريقيا
1949	0.01	3.86
1950	0.02	4.14
1951	0.02	4.97
1953	0.04	1.05
1958	0.94	4.81
1959	0.92	3.31
1960	1.89	6.28
1961	2.61	7.07

المصدر: - دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٨٥، محفظة رقم ٥٥٣، ملف رقم (٢)، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٤٠٠٠١، الإدارة الاقتصادية، بحوث، طلب أبحاث عن ميزانية إسرائيل والحالة فيها، سرى جدًا، ٥ نوفمبر ١٩٥٥.
- تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٦.

يُلاحظ من الجدول السابق أن هناك خمس سنوات لم ترد بيانات بشأنها هى عام ١٩٥٢ والفترة (١٩٥٤-١٩٥٧)، كما يُلاحظ أن صادرات إسرائيل إلى جنوب أفريقيا تطورت من لا شئ فى سنة ١٩٤٩ إلى أن بلغت ٢,٦ مليون دولار عام ١٩٦١. كما أن وارداتها من جنوب أفريقيا تطورت من ٣,٨ مليون دولار عام ١٩٤٩ إلى أن بلغت ٧,٠٧ مليون دولار عام ١٩٦١. ولعل ذلك يشير إلى أن التبادل التجارى بينهما يرتفع باضطراد، حتى وإن كانت النسبة ضعيفة، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأرقام لا تشمل مبيعات الماس والمبيعات العسكرية، والتى لو أُضيفت لكانت الصورة مختلفة.

جدول رقم (٣) : تجارة إسرائيل مع جنوب أفريقيا (١٩٦١-١٩٧٦)
بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات إسرائيل إلى جنوب أفريقيا	واردات إسرائيل من جنوب أفريقيا
1962	2.01	5.54
1963	2.5	4.7
1964	2.4	4.8
1965	2.7	4.3
1966	2.3	4.5
1967	4.0	3.4
1968	5.7	5.2
1969	8.3	5.8
1970	10.7	10.2
1971	9.4	8.1
1972	8.8	11.6
1973	12.0	27.5 (٥٠)
1974	28.7	38.4
1975	34.7	40.2
1976	26.7	44.9

المصدر: - تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٦.
- Peters, Joel: Israel and Africa, the problematic friendship, British academic press, London, 1992, p. 154.
- سعد رزيج ايدام: مرجع سابق، ص ١٣.
- محمد عبد الله رضا على: مرجع سابق، ص ٧٩، ٨٠.

يُلاحظ من الجدول السابق تطور التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وخاصة منذ عام ١٩٦٧، إلى أن الأرقام التى نشرتها كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا تستثنى مواد مختلفة؛ فلم تتضمن بشكل محدد مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا الإلكترونية بالإضافة إلى مبيعات الماس. وبالتالى من الصعب التحقق من القيمة الحقيقية للعلاقة التجارية بين الكيانين. وإذا أُخذت هذه المواد فى الاعتبار، تأخذ العلاقة التجارية بين الكيانين منظور مختلف. لقد قُدّر أنه مع إدراج هذه المواد سيرتفع الحجم الكلى للتجارة بمقدار بليون دولار، ويجعل إسرائيل مؤهلة كأحد شركاء جنوب أفريقيا التجاريون الأكثر أهمية(٥١).

وبالتالى لا تعتبر الأرقام الواردة فى الجدولين السابقين كافية لفهم العلاقات الاقتصادية بين الكيانين، ومرد ذلك أن هذه الأرقام لا تتعرض لمسألة تعدين الماس وتجارته وصقله رغم الأهمية الفائقة لهذه المادة فى الاقتصادين الإسرائيلى والجنوب أفريقى. ومن ثمّ يصعب تحديد القيمة الحقيقية للتجارة بينهما بسبب الحذف المتعمد الذى يقوم به الكيانان لأغلب الصادرات من الإحصاءات الرسمية والكتب السنوية. ولعل أهم ما يوضحه الجدول السابق أن جنوب أفريقيا هى الدولة الوحيدة التى حظيت بالحجم الأكبر للتبادل التجارى مع إسرائيل فى مجالى الصادرات والواردات إذا ما قورنت بالدول الأفريقية الأخرى بصفة عامة.

ورغم وجود العلاقات الاقتصادية بين الدولة الصهيونية ودولة الأبارتهيد منذ عام ١٩٤٨، إلا أنه ابتداءً من عام ١٩٧٣ شهدت هذه العلاقات اندفاعة كبيرة وتميزت السنوات العشر التى تلتها بتكثيف التعاون بين الدولتين فى الميدان التجارى والصناعى والزراعى والمالى. فخلال عام واحد (١٩٧٣) شهدت الواردات الإسرائيلية من أصل جنوب أفريقى زيادة بلغت ١٩٣٪ بالنسبة لمعدلها فى العام السابق. ولأول مرة تجاوزت قيمة مشتريات إسرائيل من جنوب أفريقيا صادراتها إلى بقية دول أفريقيا السوداء، والتى كانت تشكل حتى ذلك التاريخ الحليف التجارى الرئيسى للدولة اليهودية[٥٢].

وتعتبر حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط نقطة تحول هامة أخرى فى العلاقات التجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل. فقد تم فى يناير سنة ١٩٧٤ تشكيل غرفة جنوب أفريقيا-إسرائيل التجارية فى تل أبيب. وتوقع القنصل العام لجنوب أفريقيا فى الحفل الافتتاحى بأن التجارة بين البلدين ستزيد بشكل ملموس خلال عام، وهو ما تحقق بالفعل، وقد انضم إلى الغرفة حوالى ١٠٠ شركة إسرائيلية، وأدى نجاحها المباشر إلى تشكيل غرفة إسرائيل-جنوب أفريقيا التجارية بعد ذلك بفترة قصيرة فى جوهانسبرج[٥٣]. وقد ارتفع نصيب جنوب أفريقيا من إجمالى تجارة إسرائيل فى أفريقيا من ١٤٪ عام ١٩٦٧ إلى ٤٠٪ عام ١٩٧٣[٥٤].

وفى الواقع فإن المذكور أعلاه والوارد فى الجداول السابقة يمثل فقط ما

اختارت إسرائيل وجنوب أفريقيا أن تعلنه. ففى غياب المواد الحاسمة، تعتبر هذه الإحصاءات الرسمية أقل فائدة. فعند تعديل غياب الماس والمبادلات العسكرية وحدها، ستظهر صورة مختلفة. فإذا كان من المستحيل وضع رقم دقيق للحجم الكلى الحقيقى للتجارة بينهما، فإن من المحتمل أنه عندما تؤخذ التجارة كلها فى الاعتبار تصبح إسرائيل الشريك التجارى الأكبر لجنوب أفريقيا[٥٥].

لقد تعاظمت الصلات الاقتصادية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وخاصة منذ ميثاق رابين- فورستر Rabin-Vorster عام ١٩٧٦[٥٦]. فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى زيادة بارزة فى حجم التجارة والصفقات التجارية بين البلدين،وقد عُززت هذه الشراكة الاقتصادية الجديدة بزيارات وزراء مالية البلدين وسلسلة الاجتماعات والمقابلات التى قام بها كبار المسئولين[٥٧].

كما أدت زيارة فورستر إلى إسرائيل عام ١٩٧٦ إلى فتح العديد من مجالات التعاون فى ضوء حاجة إسرائيل إلى الاستثمار فى الصناعة وإلى المواد الأولية من جنوب أفريقيا، وحاجة الأخيرة إلى القوى العاملة الماهرة الإسرائيلية. كما أدت إلى زيادة التبادل التجارى فى كلا الاتجاهين وزيادة تبادل البعثات التجارية، وأيضا زيادة صادرات المواد الخام من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل، خاصة الفحم من ميناء ريتشارد زباى الجديد. وتوقعت الصحف فى جنوب أفريقيا آنذاك بأن زيادة الروابط مع إسرائيل ستؤدى إلى قيام حركة مرور بحرية فى اتجاهين، حيث تحمل السفن الفحم من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل وتعود حاملة البترول لجنوب أفريقيا[٥٨].

وعقب تلك الزيارة عُقدت حلقة دراسية من قبل اتحاد التجارة الخارجية فى جنوب أفريقيا تحت اسم "معاهدة إسرائيل-جنوب أفريقيا"، عُرضت خلالها فرص الاستثمار لكل من جنوب أفريقيا وإسرائيل مثل تكوين مشاريع مشتركة كبناء خطوط السكك الحديدية بين إيلات وبئر السبع، وتجهيز الصلب والصهاريج لتخزين النفط تحت الأرض، وإلى تصنيع المواد الكيماوية المنتجة من البحر الميت، وصناعة أدوات قطع ولوازم فولازية، وتجهيز محطات توليد القوة الكهربائية المزمع إنشاؤها لاحقًا فى تل أبيب[٥٩].

١- أهم صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل:

تُعد التجارة هى المكون الأول للتحالف الاقتصادى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل. وشملت صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل تشكيلة من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، تتراوح من الفولاذ، الخشب، التبغ، الجلود، الصوف والسكر إلى اللحم المجمد، والمواد الغذائية المعلبة مثل البيرة، وعصير التفاح، وزبدة الفستق، وحتى الفاكهة الحمضية الطازجة والبيوت الخشبية المصنعة(٦٠).

وهناك ثلاث مواد تعلل وتفسر حجم التجارة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل. **فالفولاذ** وحده يمثل ٤٠٪ من صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل. وعندما يُنقل الصلب عن طريق إسرائيل إلى السوق الأوروبية لا يخضع إلى التغييرات المفروضة من السوق الأوروبية، ووفقًا لما ذكره الدكتور (أمير أكاموز)، أستاذ الشئون المالية فى جامعة تل أبيب، "فإن الحديد والصلب شبه المصنعين يصدران إلى إسرائيل حيث يتم فى المصنع المشترك (ايسكور) قرب تل أبيب استكمال تصنيعه ويُشحن إلى الخارج إما على شكل صلب نقى أو مُصنّع على شكل أدوات منزلية أو على شكل استخدامات أخرى بعد أن يُدمغ بعلامة "صُنع فى إسرائيل"، وبالتأكيد فإن مثل هذه الإجراءات والترتيبات سليمة ومفيدة لكلا النظامين (إسرائيل وجنوب أفريقيا)(٦١).

أما الماس الخام فهو أهم صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل، وأهم واردات إسرائيل منها، وهو مهم وحاسم لصناعة القطع والتشذيب الإسرائيلية، ولا يدخل فى الإحصائيات التجارية بين البلدين؛ حيث إن المبيعات تتم عن طريق منظمة البيع المركزية Central Selling Organization ومركزها الرئيسى لندن وهى أحد فروع شركة "دى بيرز" الجنوب أفريقية(٦٢).

وقد أُسست صناعة الماس الإسرائيلية الحديثة بعد عام ١٩٤٨ بفترة قصيرة، وصارت من أشهر الصناعات الإسرائيلية سواء من حيث الإنتاج أو التصدير، حيث أصبحت إسرائيل من معاقل هذه الصناعة فى العالم، لكن جذور الصناعة تعود

إلى المراكز الأوروبية حيث كانت قد حققت أهمية، مثل انتويرب Antwerp، فى بلجيكا. وبعد القطع والصقل يأتى فى المرتبة الثانية بعد المبيعات العسكرية كمصدر للعملة الأجنبية[٦٣]. وتشكل هذه الصناعة حلقة اتصال وطيدة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا.

وتمثل تجارة الماس ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الإسرائيلى، وتبلغ صادراتها من الماس ما نسبته ٣٥ و ٥٠٪ من جميع صادرات الصناعة الإسرائيلية[٦٤]. وكان يوجد فى إسرائيل حوالى ١٥٠ مصنعًا للماس كانت مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. وقد بلغت القيمة المضافة بواسطة هذه الصناعة نحو ١٣ مليون ليرة إسرائيلية فى عام ١٩٥٩، ارتفعت إلى حوالى ١٢٢ مليون ليرة فى عام ١٩٧٠، محققة زيادة مقدارها تسعة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٩. وتحتل إسرائيل المرتبة الثانية فى جدول ترتيب دول العالم المصدرة للماس، فهى من ناحية تصدر حوالى ٣٠٪ من إجمالى صادرات الماس العالمية السنوية، وهى من ناحية أخرى تصدر كل إنتاجها السنوى من الماس[٦٥].

وقد أشارت صحيفة راند ديلى ميل فى عدد ٣ فبراير عام ١٩٧٢ إلى أن «واردات الماس الإسرائيلى من جنوب أفريقيا زادت قيمتها على ١٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧١، ومثّلت نحو نصف واردات إسرائيل[٦٦].

وحول نهاية عام ١٩٧٠، توقع القنصل الإسرائيلى الجديد، مايكل رام Michael Ram، أن تزيد صادرات جنوب أفريقيا عمومًا إلى إسرائيل بسرعة من ٤,٥ مليون راند إلى ٢٥ مليون راند. وقد عقدت البعثة الإسرائيلية الزائرة مناقشات مع عدد من لجان تسويق المنتجات الجنوب افريقية[٦٧]. ونظرًا لأن مبيعات الماس ظلت طى الكتمان، ونظرًا لأن ثروات الصناعة قد تقلبت على نحو واسع، فقد تفاوتت الأرقام التى أوردتها المصادر المختلفة[٦٨].

وقد أخذ الفحم مكانًا مهمًا فى صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل؛ إذ تُعد

جنوب أفريقيا ثانى أكبر مصدر للفحم فى العالم. وكانت إسرائيل تستخدم النفط فى تشغيل محطات القوى النووية، ولكن خشيتها من قيام العرب بقطع النفط واستخدامه كسلاح ضد حلفاء إسرائيل دفعها للبحث عن البديل فكان الفحم الحجرى هو البديل. وتقوم جنوب أفريقيا بتزويد إسرائيل بما تحتاجه من تلك المادة[٦٩].

وتستورد إسرائيل أغلب احتياجاتها من الفحم من جنوب أفريقيا؛ حوالى ٦٥٪، فجنوب أفريقيا لديها كميات كبيرة من الفحم رخيص التنقيب. ويبدو كل من السعر والموقف الودى لحكومة جنوب أفريقيا جذابًا لإسرائيل التى كانت تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة لفترة طويلة. وأثناء زيارة فورستر فى عام ١٩٧٦ وافقت جنوب أفريقيا على زيادة استيرادات الفحم الإسرائيلية من جنوب أفريقيا، وربما كان الهدف النهائى الحصول على كل الفحم منها[٧٠].

٢- أهم صادرات إسرائيل إلى جنوب أفريقيا:

لعبت التجارة الخارجية دورًا حيويًا فى سير الاقتصاد الإسرائيلى سواء من حيث أثرها على مستويات العمالة والدخل والإنتاج، أو من حيث أثرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية. وتحتل التجارة الخارجية أهمية خاصة نظرًا لانغلاق الأسواق العربية وهى التى تشكل المجال الحيوى للسلع الإسرائيلية، وبالتالى محاولات إسرائيل المستمرة إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها فى الخارج تعوض عن غياب المجال الحيوى[٧١]، وبطبيعة الحال وجدت ضالتها المنشودة فى الكيان العنصرى فى جنوب أفريقيا.

فقد قررت حكومة جنوب أفريقيا تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الإسرائيلية المصدرة إليها اعتبارًا من ١٩٥٩/١٢/١٧، وذلك تنفيذًا للاتفاقية العامة التى وقعتها الدول الأعضاء فى منظمة «الجات» الدولية للرسوم الجمركية. ومما يُذكر أن صادرات إسرائيل إلى جنوب أفريقيا بلغت ١,٧ مليون ليرة إسرائيلية عام ١٩٥٨/١٩٥٧ فقط، وكان من المأمول أن يزداد التبادل التجارى بين البلدين بعد تخفيض الرسوم الجمركية[٧٢].

ويُظهر تحليل الملخصات الإحصائية لتجارة إسرائيل مع مختلف البلاد الأفريقية أن جنوب أفريقيا تلقى القدر الأكبر من تجارة الصادرات الإسرائيلية، نحو ٢٢٪ من مجموعها فى عام ١٩٦٨، و٢٥٪ فى كل من عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، وربما يُعزى ذلك إلى تشابه الظروف السياسية والعنصرية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل[٧٣]. ويُظهر الاتجاه نفسه نسبة معادلة لهذه فى زيادة التجارة من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل. ومهما كانت الأرقام مؤثرة فإنها تميل فى الواقع إلى التقليل من حجم التجارة الحقيقية القائمة بين الكيانين العنصريين[٧٤]. وتمثل جنوب أفريقيا سوقًا مهمًا للصادرات الإسرائيلية، ويتميز هذا السوق بقربه النسبى لإسرائيل وسهولة المواصلات إليه[٧٥].

يتبين لنا مما سبق أن أهم صادرات جنوب أفريقيا إلى إسرائيل الماس والفولاذ والفحم، كما أن جنوب أفريقيا هى أهم شريك تجارى لإسرائيل فى القارة. كذلك اتضح لنا أن الميزان التجارى كان لصالح جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٦٧، ثم بدأ فى التحول لصالح إسرائيل وإن كان ذلك لم يشغل بال الأخيرة نظرًا لأن الجانب التجارى والاقتصادى ما هو إلا أداة لخدمة السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الخاتمة

بعد العرض السابق لأحد أهم جوانب العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وهو جانب العلاقات التجارية، يتبين لنا الآتى:

اكتسبت العلاقات التجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل أهمية متزايدة لكليهما، ونالت كل منهما من ذلك فوائد مؤكدة مادامت تستطيع على حساب شريكتها أن تشبع متطلباتها. فإذا أخذنا فى الحسبان المقاطعة التى طُبقت على الحليفين من طرف كثير من دول العالم، فإن العلاقات الإسرائيلية الجنوب أفريقية تكتسب أهمية إضافية بالنسبة للجانبين. فهذا ما مكّن إسرائيل من أن تشترى، من خلف المقاطعة الاقتصادية العالمية المضروبة على جمهورية جنوب أفريقيا والمفروضة من قبل الأمم المتحدة، الماس الجنوب أفريقى وأن تبيع بضائع العنصريين تحت علامة «صُنع فى إسرائيل».

أكدت الدراسة كذلك أنه كانت هناك روابط تجارية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تراوحت من البعثات التجارية إلى الاتحادات والغرف التجارية إلى الأسابيع والمعارض التجارية المشتركة، كانت جميعها عاملاً مهمًا فى دعم العلاقات الاقتصادية.

كما بينت الدراسة أن مصر لم تكن غافلة عما كان يجرى حولها من صلات سياسية واقتصادية بين الكيانين العنصريين، إسرائيل وجنوب أفريقيا، بل لعبت المفوضية المصرية والقنصلية العامة المصرية دورًا مهمًا فى رصد ومتابعة التحرك الإسرائيلى والتلاقى بين الكيانين، وأدرجت أسماء مؤسسات وشركات فى جنوب أفريقيا فى القائمة السوداء لتعاملها مع إسرائيل، وخاصة فى فترة الخمسينيات من القرن الماضى.

وخلال الفترة التى نحن بصددها كانت التجارة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تجرى فى حدود كبيرة. فحتى لو استثنينا التجارة فى الماس، كانت جنوب أفريقيا

تقف فى رأس قائمة الشركاء التجاريين لإسرائيل. وأصبح التبادل التجارى أكثر كثافة بعد العدوان الإسرائيلى سنة ١٩٦٧. وتضاعف التبادل التجارى بينهما فيما بعد إلى درجة أعظم. ففى سنة ١٩٧٣ كانت الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا تعادل ٢٠ مليون دولار، وهو ما يربو على نصف مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا الاستوائية سنة ١٩٧٢.

تصاعد التعاون المتبادل بينهما فى المجالات التجارية والتكنولوجية بعد زيارة رئيس وزراء جنوب أفريقيا السابق «فورستر» لإسرائيل عام ١٩٧٦، وفضلاً عن ذلك كانت إسرائيل قاعدة لتهرب جنوب أفريقيا من المقاطعة الدولية والتعريفات المرتفعة التى تفرضها السوق الأوروبية المشتركة نظرًا للامتيازات التى حصلت عليها إسرائيل داخل السوق.

هوامش البحث

١. سعد رزيج ايدام: العلاقات بين إسرائيل وجمهورية جنوب أفريقيا (١٩٧٣-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٣٦.
٢. نفسه: ص ٣٩.
٣. نفسه: ص ٧٠.
٤. جورج طعمه: جنوب أفريقيا وإسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٨٦.
٥. سعد رزيج ايدام: مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.
٦. نفسه: ص ٤١.

تم مراجعة هذه الاتفاقية فى عام ١٩٨٥، وقد أُعفيت كل الصادرات الإسرائيلية من الرسوم الجمركية نتيجة لذلك، بالرغم من أن صادرات السوق الأوروبية إلى إسرائيل تخضع للتعريفة الجمركية الإسرائيلية. كما أعفت الاتفاقية التى عقدتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ كافة السلع الإسرائيلية من الرسوم الجمركية، الأمر الذى قدم خدمة كبيرة لجنوب أفريقيا إذ واجهت الأخيرة فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات صعوبة تصريف منتجاتها إلى السوق الأوروبية المشتركة بسبب قيام هذه الدول بفرض رسوم جمركية عالية على سلع جنوب أفريقيا كرد على إجراءات الحماية التى سبق وأن اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الحظر الدولى المفروض عليها. وبالتالى فإن إسرائيل لعبت دورًا كبيرًا فى التهرب من المقاطعة الدولية المفروضة على جنوب أفريقيا. انظر: اليزابيث ماتيو: إسرائيل وجنوب أفريقيا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧٢، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٠.

٧. سعد رزيج ايدام: مرجع سابق، ص ٤٢.
8. Joseph, Benjamin M.: Realpolitik and Ideology in Interstate Relations, the Case of South Africa and Israel 1973-1985, a dissertation submitted to the Graduate Faculty in Political Science for the degree of Ph. D. University of New York, 1985, p. 70.
٩. يبدو أن إسرائيل، مثلما فعلت فى الجانب السياسى، كانت تحاول كذلك التقرب اقتصاديًا من دول أفريقيا وآسيا، وإنشاء علاقات تجارية معها. وإذا كان من المعروف أن إسرائيل تعتمد كلية على المعونات والقروض الأجنبية فى اقتصادها، وتستعين كذلك بخبراء من أوروبا وأمريكا، إلا أنها بطريقة أو بأخرى كانت تُدخل فى روع هذه الدول التى تحررت حديثًا من الاستعمار الأوروبى أنها هى الأخرى دولة ناشئة مثلها وأنها متحررة وتحاول بناء اقتصادياتها، فتأمن هذه الدول لإسرائيل، وبذا تفضل أن يكون الخبراء بها إسرائيليون. ولم تقتصر إسرائيل على إرسال خبراء منها إلى هذه الدول، وإنما حاولت تأسيس شركات ذات رأس مال مشترك بينها وبين هذه الدول أو بين شركات إسرائيلية لها وبين حكومات هذه الدول. وبالتالى تتغلب بهذه الطريقة من ناحية على صعاب دولية كثيرة، لما لهذه الدول من علاقات طيبة مع الدول العربية، ومن ناحية أخرى يسهل عليها تصريف منتجاتها، وفى نفس الوقت تستورد مواد خام أو نصف مصنعة من هذه الدول ثم تعيد تصديرها. انظر:
دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، فيلم رقم ٢٧٩، محفظة رقم ٥٤٢، ملف رقم (١)، البعثة الدائمة للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، بشأن: مذكرة عن بعض

الأمور المتعلقة بسياسات إسرائيل، الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٩٨٥٣، نيويورك فى أول ابريل ١٩٥٩، ص ص ٢-٣.

١٠. انطوان منصور: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٩، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، يناير ١٩٧٤، ص ٩٦.

١١. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، فيلم رقم ٢٨٩، محفظة رقم ٥٦٢، ملف رقم (١)، بشأن: سعى إسرائيل لإبرام اتفاق تجارى مع جنوب أفريقيا وتنشيط تجارتها معها، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٤٠٠٦٢، سرى، تحريرًا فى ١٩٥٥/٩/٩.

١٢. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، فيلم رقم ٢٨٩، محفظة رقم ٥٦٢، ملف رقم (١)، بشأن: أسماء الوفد التجارى الذى سافر من الاتحاد إلى إسرائيل للعمل على توثيق التبادل التجارى بين البلدين، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٤٠٠٦٢، سرى، تحريرًا فى ١٩٥٥/١٠/٢٦.

١٣. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٢٨٩، محفظة ٥٦٢، ملف رقم (١)، الاتفاقات التجارية بين إسرائيل والدول الأخرى، سرى، الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠٤٠٠٦٤، ١ مارس ١٩٥٦.

١٤. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٦، فى: ريتشارد ب. ستيفنز& عبد الوهاب المسيرى: إسرائيل وجنوب أفريقيا، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة (رقم ٧٢٤)، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٦٧.

١٥. سعد رزيج ايدام: مرجع سابق، ص ١٢.

16. South Africa and Israel: Journal of Palestine Studies, Vol. 3, No. 1, 1973, p. 179.

١٧. الراند **Rand**: عملة جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٦١، ويساوى ١,٤ دولار.

١٨. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

19. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 182.

٢٠. يوسف فضل: تجارة إسرائيل الخارجية، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٤٩، تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

كان للملاحة فى خليج العقبة بعد فتح مضايق تيران أثر كبير فى التغلغل الإسرائيلى فى شرق القارة، إذ أعطت الملاحة فيه لإسرائيل طريق بحرى هام ووحيد إلى شرق أفريقيا وآسيا والشرق الأقصى، سرعان ما استغلته إسرائيل وسيّرت فيه خمسة خطوط ملاحية بحرية منتظمة ربطت إسرائيل بأفريقيا وآسيا. يقول بن جوريون فى ذلك مشيرًا إلى أهمية إيلات: "الطريق إلى أفريقيا وآسيا فتحت مستقبل عظيم لاقتصادنا وروابط اقتصادية تربطنا بهم، ومن هنا أيضا ستأتى الاتصالات السياسية والثقافية...". كما عمل فتح خليج العقبة على اختراق الحصار العربى فى نقطة من أهم نقاطه حساسية، إذ استطاعت إسرائيل أن تصنع لنفسها بجانب الطريق البحرى لشرق القارة الأفريقية وآسيا، طريق برى يربط بين شرق القارة وآسيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى عبر طريق يربط بين إيلات وشاطئ البحر المتوسط، مما أتاح لميناء إيلات أن يكتسب أهمية كبيرة ليصبح فى سنوات قليلة من الموانئ الهامة فى الشرق الأوسط، إذ قفزت حركة الشحن والتفريغ فى الميناء من لا شئ سنة ١٩٥٦ إلى ٢٧٥ ألف طن سنة ١٩٦٦ باستثناء البترول. ويمكن القول إن فتح خليج العقبة أمام الملاحة

الإسرائيلية كان نقطة انطلاق كبيرة لإسرائيل فى شرق القارة، خاصة وأن أول شواطئ تواجه إسرائيل بعد الشواطئ العربية هى شواطئ شرق القارة الأفريقية، مما أضفى على إسرائيل مركز اقتصادى واستراتيجى كبير ودعم جهدها التغلغلى، ولم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه مع دول شرق القارة لولا فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. للمزيد **انظر**:
حمد سليمان المشوخى: التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧١، ص ١٥٤.

٢١. غسان العطية: التحرك الإسرائيلى فى أفريقيا، التجربة الأوغندية، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٤.

٢٢. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الإدارة الاقتصادية، المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل، فيلم رقم ٢٨٩، محفظة رقم ٥٦٢، ملف رقم (١)، كود أرشيفى ٠٤٠٠٦٤-٠٠٧٨، الموضوع: الغرف التجارية الإسرائيلية المشتركة مع دول أجنبية، سرى، بولكلى-رمل الإسكندرية، ١٩٥٥/١٠/١٥.

23. Isijola, Olugboyega: Nigeria and the Arab-Israeli Conflict, an Analysis of the Domestic and External Determinants of Foreign Policy Change under the Military Government, 1966-1978, thesis submitted to the Graduate School of Public and International Affairs for the Degree of Ph. D., University of Pittsburgh, Pennsylvania, 1979, p. 234.
24. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 173.
25. Ibid.
26. Isijola, Olugboyega: Op. Cit., p. 234.

٢٧. جيمز آدمز: التحالف الشاذ بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، ترجمة طارق صالح الزبيدى، مراجعة سعدون الزبيدى، دار الشئون الثقافية العامة «آفاق عربية»، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٣.

28. 28)) South Africa and Israel: Op., Cit., p. 174.
29. Ibid, p. 175.

٣٠. هذا المصدر الخاص الذى تنشره سنويًا اللجنة اليهودية الأمريكية وجمعية النشر اليهودية فى أمريكا من أوثق المنشورات التى تدون نشاطات اليهود العالمية.

٣١. جورج طعمه: جنوب أفريقيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٩٠.

32. Isijola, Olugboyega: Op. Cit., p. 234.
33. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 175.
34. Ibid, p. 175.
35. Ibid, p. 176.
36. Ibid, p. 179.

فى ذات العام (١٩٧٠)، كانت أوغندا هى البلد الأفريقى ذات الحد الأعلى التالى بعد جنوب أفريقيا لمستوى الواردات من إسرائيل، بما يعادل ٥,٦ مليون دولار، وكانت صادراتها أيضا إلى إسرائيل تالية لجنوب أفريقيا بما يعادل ٢,٤ مليون دولار.

٣٧. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٨٥، محفظة رقم ٥٤٤، ملف رقم (٢)، كود أرشيفى ٠٤٠٠٠٤-٠٠٧٨، معلومات اقتصادية عن إسرائيل، ترجمة مقالات وأخبار نُشرت فى مجلة صادرات وتجارة إسرائيل بعددها الصادر خلال شهر يناير ١٩٥٨.

٣٨. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٢٧٣، محفظة ٥٢٦، ملف رقم (٢)، الشئون الاقتصادية، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٩٧٥٨، المنظمات الصهيونية ونشاطها فى الخارج، سرى جدًا، ٢٠ فبراير ١٩٦٠.

39. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 174.

٤٠. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

٤١. شحادة موسى: علاقات إسرائيل مع دول العالم (١٩٦٧-١٩٧٠)، سلسلة كتب فلسطينية-٣٣، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص ص ٤٥٣-٤٥٤.

42. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 176.

٤٣. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

44. Vorster Visit Marks New Israel-South Africa Ties, MERIP Reports, No. 47, May 1976, p. 21.

٤٥. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٥، ملف رقم (١)، الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٣٥٦١، ملحق الوقائع المصرية، وزارة المالية والاقتصاد، العدد ٧٣، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥.

٤٦. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٨٥، محفظة رقم ٥٥٢، ملف رقم (١)، قسم الأبحاث، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٩٩٦٠، مبررات إدراج مؤسسات اتحاد جنوب أفريقيا وخاصة شركة «ارنست اوبنهايمر وولده» فى القائمة السوداء لتعاملها مع إسرائيل، سرى، ١٦ مارس ١٩٥٥.

٤٧. وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السرى الجديد، المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل، فيلم ميكروفيلم رقم ٢٨٩، محفظة رقم ٥٦٢، كود أرشيفى رقم ٠٠٧٨-٠٤٠٠٦٨، التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، ١٩٥٧.

٤٨. جيمز آدم: جيمز آدمز: التحالف الشاذ بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، ترجمة طارق صالح الزبيدى، مراجعة سعدون الزبيدى، دار الشئون الثقافية العامة «آفاق عربية»، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٣.

٤٩. محمد عبد الله رضا على: منظمة الوحدة الأفريقية والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٦٣-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٢.

٥٠. الأرقام الواردة حول واردات إسرائيل من جنوب أفريقيا فى العامين ١٩٧٣، ١٩٧٤ مختلفة فى تقرير الأمم المتحدة، فقد أشار التقرير إلى زيادة على النحو التالى ٣٤,٣، ٤٣,١ مليون دولار فى السنتين على التوالى.

51. Peters, Joel: Israel and Africa, the problematic friendship, British academic press, London, 1992, p. 154.

٥٢. عبد الله باتيلى: محور تل أبيب-بريتوريا، الجذور التاريخية والأسس الجيوبوليتيكية لتحالف الصهيونية والأبارتهيد ضد الحقوق الوطنية للشعب الفسطينى وشعوب أفريقيا، فى: العنصرية والصهيونية، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٣.

٥٣. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

54. Ojo, Olusola: Africa and Israel, Relation in Perspective, Studies in International Politics, 1988, p. 119.
55. Joseph, Benjamin M.: Op. Cit., pp. 66-67.
56. Chazan, Naomi: the Fallacies of Pragmatism: Israel Foreign Policy towards South Africa, African Affairs, Vol. 82, No. 327, 1983, p. 178.
57. Peters, Joel: Op., Cit., p. 153. ()
٥٨. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٩.
٥٩. جيمز آدمز: مرجع سابق، ص ٤٣.
60. Chazan, Naomi: Op., Cit., p. 178.
٦١. جيمز آدم: مرجع سابق، ص ٤٧.
٦٢. تقرير الأمم المتحدة عن العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: مرجع سابق، ص ٢٦٧.
63. Joseph, Benjamin M.: Op. Cit., p. 72.
٦٤. سعد رزيج ايدام: مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.
٦٥. فرهاد محمد على الأهدن: السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه أفريقيا (١٩٤٨-١٩٧٣) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٣٦-٣٧.
٦٦. جورج طعمه: جنوب أفريقيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٨٩-٩٠.
67. South Africa and Israel: Op., Cit., p. 178.
68. Joseph, Benjamin M.: Op. Cit., p. 72.
٦٩. جيمز آدم: مرجع سابق، ص ٤٤.
70. Joseph, Benjamin M.: Op. Cit., p. 73.
٧١. يوسف شبل: مرجع سابق، ص ٩.
٧٢. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم رقم ٢٧٣، محفظة رقم ٥٢٦، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفى ٠٣٩٧٥٨-٠٠٧٨، الجمهورية العربية المتحدة، المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل، نشرة بأنباء ونشاط إسرائيل الاقتصادى، سرى، ١٩٦٠/٢/١، ص ٧.
٧٣. يُلاحظ تواضع نسب صادرات إسرائيل إلى الدول الأفريقية، وذلك لأن الهدف الأساسى للنشاط التجارى الإسرائيلى فى أفريقيا ليس مجرد تحقيق فائض - ولعل هذا هو سر أن الميزان التجارى الإسرائيلى مع أفريقيا كان يحقق عجزًا على عكس ميزانها التجارى مع آسيا – بل هو وضع الوجود الإسرائيلى فى أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية. وعلى الرغم من خسارة إسرائيل من صادراتها إلى الدول الأفريقية (بواقع خسارة مقدارها ٣٢,٧ مليون دولار لجنوب أفريقيا) إلا أن إسرائيل استمرت فى تعاملها التجارى مع أفريقيا بهدف تحقيق أغراض سياسية (كسب أصوات هذه الدول إلى جانبها فى المؤتمرات والهيئات والمنظمات الدولية، أو على الأقل تحييد هذه الدول بحيث لا تصوّت لصالح العرب)، وكذلك لتحقيق أغراض جغرافية (كسر حصار العزلة المفروض على إسرائيل من كل جيرانها العرب فى آسيا وأفريقيا). انظر: فرهاد محمد على: مرجع سابق، ص ص ١٤٢، ١٤٩.
٧٤. جورج طعمه: جنوب أفريقيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٨٩.
٧٥. عصام محسن الجبورى: العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١-١٩٧٧، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٧٣.